العثمانية

جميع الحقوق محفوظة لدار الجيل

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

بسم الله الرحمن الرحيم

عونك اللهم

ثم إنا مُخْبِرُون عن مقالة العُثمانية ، وبالله نستهدى وإيّاه نستعين ، وعليه نتوكّل ، وما توفيقنا إلّا به .

(* رووا[1] أنّ أفضلَ هذه الأُمّة وأولاها بالإمامة أبو بكر بن أبى قُحافة ، وكان أوّلَ ما دلّهم عند أنفُسهم على فضيلتهِ وخاصّة منزلته ، وشِدّة استحقاقِه ، إسلامُه على الوجه الذى لم يُسلم عليه أحدٌ من عالَه وفى عصره . وذلك أنّ الناس اختلفوا فى أوّلِ النّاس إسلاماً ، فقال قوم : أبو بكر بن أبى قحافة ، وقال آخرون : زيدُ بن حارثة ، وقال نَفرٌ : خبّاب بن الأرَتّ .

على أنّه إذا تفقّدنا أخبارَهم ، وأحصينا أحاديثَهم وعدد رجالِهم[2] ، و [نظرنا فى[3]] صحّة أسانيدهم ، كان الخبر فى تقديم أبى بكرٍ أعمّ ، ورجالُه أكثر ، وإسناده أصحّ ، وهم بذلك أشهر ، واللفظ به أظهر ، مع الأشعار الصحيحة والأخبار المستفيضة[4] فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد وفاته . وليس بين الأشعار وبين الأخبار فرقٌ إذا امتنع فى مجيئها وأصلِ مخرجها التّباعُد[5] والاتّفاق والتّواطؤ ، ولكنّا ندع هذا

(١) ب : « زعمت العثمانية » وفى ح : « قالت العثمانية » .
(٢) ب ، ح : « وعددنا رجالهم » .
(٣) التكملة من ح .
(٤) فى الأصل وب : « والأمثال المستفيضة » ، ووجهه من ح .
(٥) فى الأصل وب : « التشاعر » ، وصوابه من ح .

ذلك من باطله بأن تُحصِيَ سِنيهِ التى ولى فيها ، وسِنِى عثمان ، وسِنِى عمر وسنى أبى بكر ، وسنى الهجرة ، ومُقامِ النبى صلى الله عليه بمكة بعد أنْ دعا إلى الله وإلى رسالته إلى أن هاجر إلى المدينة ، ثم تنظرَ فى أقاويل الناس فى عُمره ، وفى قول المقَلِّل والمكثِّر ، فتأخذَ أوسطَها وهو أعدلُها ، وتطرحَ قول المقَصِّر والغالى ، ثم تطرح ما حصل فى يديك من أوسطِ ما رُوى من عُمرِه [و] سِنيه ، وسِنِى عثمان وسنى عمر وسنى أبى بكر ، والهجرةِ ومُقامِ النبى صلى الله عليه وسلم بمكّة إلى وقت إسلامه ، فإذا فعلتَ ذلك وجدتَ الأمر على ما قُلْنا وعلى ما فسَّرنا .

وهذه التأريخات والأعمار معروفةٌ لا يستطيعُ أحدٌ جهلَها والخلافَ عليها ؛ لأنَّ الذين نقلوا التاريخ لم يعتمدوا[1] تفضيلَ بعضٍ على بعض ، وليس يمكن ذلك مع اختلاف عللهم وأسبابهم ، فإذا ثبت عندك بالذى أوضحنا وشرحنا أنَّه كان يومئذ ابنَ سَبعِ سنينَ أقلَّ بسنة أو أكثر بسنة ، علمت بذلك أنَّه لو كان أيضاً ابنَ أكثرَ من ذلك بسنتين وثلاثٍ وأربع لا يكون إسلامُه إسلامَ المكلَّف العارفِ بفضيلة ما دخلَ فيه ، ونقصان ما خرج منه .

والتاريخُ المجتمع عليه أنَّ علياً قُتِلَ سنة أربعين فى شهر رمضان *) .

وقالوا : (* فإنْ قالوا فلعلَّه وهو ابن سبع سنين وثمان[2] سنين قد بلغ من فِطنته وذكائه وصحَّة لُبِّه وصدق حسِّه وانكشاف العواقبِ له وإن لم يكن

---

(١) هذا ما فى ب . وفى الأصل : « إن الذين نقلوا التاريخ لم يتعمدوا » .

*) الكلام من مبدأ الكتاب إلى هنا موضع مناقضة للاسكافى . انظر الرد رقم (١) فى ملحقات الكتاب .

(٢) ح : « أو ثمان » .

جَرَّبَ الأمور ، ولا فاتَحَ الرِّجال ، ولا نازع الخصوم ، ما يعرفُ جميعَ ما يجب على البالغ معرفتُه والإقرار به .

قلنا : إنَّما نتكلَّم على ظاهر الأحكام وما شاهدنا عليه طباعَ الأطفال . وجَدْنا حكم ابن سبع سنين ، وثمان سنين وتسع سنين ، حيث قرأناه[1] وبلغَنَا خبره — مالم يُعلم مغيَّب أمره ، وخاصّة طباعه — حُكمَ الأطفال ، وليس لنا أن نُزِيلَ[2] ظاهر حكمه والذى نعرف مِن شكله[3] بلعلَّ وعسى ؛ لأنا كنا لا ندرى لعلّه قد كان ذا فضيلةٍ فى الفِطنة ، فلعله أن يكون ذا نقص فيها . أجاب منهم بهذا الجواب من يجوِّز أن يكون عليٌّ فى المغيَّب قد أسلم إسلام البالغ المختار ، غير أنَّ الحكم فيه عندَه على مَجرى أمثاله وأشكاله الذين إذا أسلموا وهم فى مثل سنّه كان إسلامهم على تربية الحاضن ، وتلقين القيِّم ،ورياضة السائس .

فصل[4] : فأمَّا علماء (العثمانية) ومتكلِّموهم ، وأهل القَدَم والرِّياسة منهم ، فإنَّهم قالوا : إنَّ عليًّا لو كان وهو ابنُ ستّ سنين وسبع سنين ، وثمانِ سنين وتسع سنين ، يعرف فصْل ما بين الأنبياء والكهنة ، وفَرْقَ مابين الرسل والسحرة وفرق ما بين خبر المنجِّم[5] والنبيّ ، وحتّى يعرف الحجَّة من الحيلة[6] ، وقهر

---

(١) ب : « رأيناه » .

(٢) فى الأصل : «أن نتكلم نزيل» ، وكلمة « نتكلم» مقحمة ، كما يفهم من ب ، ح .

(٣) ح : « والذى نعرف من حال أبناء جنسه » .

(٤) كلمة « فصل » ليست فى ب ، كما سبق التنبيه .

(٥) فى الأصل : « المنجمين » ووجهه من ب ، ح .

(٦) فى الأصل : « من أجله » ، صوابه فى ب .

الغلبة من قهر المعرفة ، ويعرف كيد الأريب وبُعْدَ غور المتنبِّي ، وكيف يَلبِس على العقلاء ، ويستميل عقول الدَّهماء[١] ، ويعرف الممكن فى الطَّبائع من الممتنع فيها ، وما يحدث بالاتِّفاق وما يحدث[٢] بالأسباب ، ويعرف أقدار القُوى فى مبلغ الحيلة ومُنتهى البطش ، ومالا يحتمل إحداثَه إلاَّ الخالق ، وما يجوز على الله ممَّا لا يجوز فى توحيده وعدله ، وكيف التحفُّظ من الهوى ، وكيف الاحتراس من تقدُّم الخادع فى الحيلة — كان كونُه بهذه الحال وعلى هذه الصِّفة مع فرط الصِّبا والحداثة ، وقِلَّة التجارب والممارسة ، خروجاً من نشوء العادة ، والمعروفِ مما عليه تركيبُ الأمة[٣] . ولو كان على هذه الصِّفة ومعه هذه الخاصِّيّة ، كان حجّةً على العامّة ، وآية تدلُّ على المباينة . ولم يكن الله ليخُصَّه بمثل هذه الآية وبمثل هذه الأُعجوبة إلاَّ وهو يريد أن يحتجَّ بها له ، ويخبر بها عنه ، ويجعلَها قاطعةً لعذر الشَّاهد ، وحُجَّةً على الغائب ، ولا يضيّعها هَدَراً ، ولا يكتمها[٤] باطلاً .

ولو أراد الاحتجاجَ بها شَهَرَ أمرَها وكشَفَ قِناعها ، وحملَ النُّفوسَ على معرفتها ، وسَخَّر الألسنة لنقلها ، والأسماعَ لإدراكها ، لئلاَّ يكون لغواً ساقطا ، ونَسْياً منسيّا ، لأنَّ الله لا يبتدع أُعجوبةً ولا يخترع آيةً ولا ينقضُ العادةَ إلاَّ للتعريف والإعذار ، والمصلحة والاستبصار[٥] . ولولا

---

(١) دهماء الناس : جماعتهم وكثرتهم . وفى الأصل : « الدهم » ، صوابه فى ب ، ح .

(٢) ب ، ح : « مما يحدث » .

(٣) هذا ما فى ب ، ح . وفى الأصل : « تركبت الأمة » .

(٤) ب : « ولا يكتبها » .

(٥) هذا ما فى ب ، وهو الأشبه بلغة الجاحظ . وفى الأصل : « الاستنفاذ » .

ذلك لم يكن لفعلها معنًى ، ولا لرسالته حجّةٌ . والله يتعالى[1] أن يَترُك الأمورَ سُدًى ، والتّدبير نَشَراً . ولا يصلُ أحد إلى معرفةِ صدق نبيٍّ وكذب متنبٍّ حتّى تجتمع له هذه المعارفُ التى ذكرنا ، وهذه الأسبابُ التى فصّلنا .

ولولا أنّ الله سبحانَه خبّر عَن يحيى بن زكريا أنّه[2] آتاه الحكم صبيًّا ، وأنّه أنطقَ عيسى فى المهد رضيعاً ، ما كانا فى الْحُكم ولا فى المغيَّب إلاّ كسائر الرُّسل ، وما عليه طبع البشر[3] .

فإذْ[4] لم ينطقْ لعلىٍّ بذلك قرآن ، ولا جاء الخبرُ به بمجىء الحجّة القاطعة ، والشّهادة الصادقة ، فالمعلومُ عندنا فى الحكم وفى المغيَّب جميعاً أنّ طباعَه كطباع عمّيهِ حمزةَ والعباس[5] وهما أمَسُّ بمعدِن جِمَاع الخير منه ، وكطباع جعفرٍ وعَقيلٍ أخوَيه ، وكطباع أبَويه ورجال عصرِه وسادةِ رهطه . ولو أنّ إنساناً ادّعَى مثل ذلك لأخيه جعفرٍ أو لعمّه حمزةَ أو لعمّه العباس — وهو حليمُ قريش — ما كان عندنا فى أمره إلاّ مِثلُ ما عندنا فيه*) .

فصل[6] : (*ولو لم تعرف الرّوافضُ ومَن ذهب مذهَبها فى هذا باطلَ

---

(١) ب : « تبارك اسمه وتعالى » .

(٢) فى الأصل : « إذ » صوابه فى ب ، ح .

(٣) وما عليه طبع البشر ، ساقط من ب . وفى ح : « وما عليه جميع البشر » .

(٤) فى الأصل ، ح : « فإذا » ، ووجهه من ب .

(٥) كذا فى ح ، ب . وفى الأصل : « طباع حمزة والعباس عميه » .

*) الكلام من « فإن قالوا » ص ٦ س ١٧ إلى هنا موضع رد للاسكافى . انظر رقم (٢) من نصوصه الملحقة بالكتاب .

(٦) ليست فى ب .

هذه الدعوى ، وفسادَ هذا المعنى إذا صَدَقَتْ أنفُسَها ولم تقلِّد رجالَها ، وتحفَّظت من الهوى وآثَرت التَّقوى ، [إلاَّ بتركِ[1]] علىّ ذِكْرَ ذلك لنفسه والاحتجاجَ به على خَصمِه وأهلِ دهره ، منذُ نازعَ الرجال ، وخاصَمَ[2] الأكْفاء ، وجامَعَ أهلَ الشورى ووَلِيَ ووُلِيَ عليه ، والنَّاسُ بين معانٍ يحتاج إلى التقريع ، ومُرَادٍّ[3] يحتاج إلى الإرشاد ، وولىّ يحتاج إلى المادّة ، وغُفْل يحتاج إلى أن يُكْثَر له من الحجّة ، ويُتابَعَ له بين الأمارات والدّلالات[4] مع حاجة القرن الثانى إلى معرفة الحقّ ومعدن الأمر ، لأنَّ الحجة إذا لم تصحَّ لعلىٍّ فى نفسه ، ولم يَقْوَ على أهل دهره ، فهى عن ولده أعجز ، وعنهم أضعف .

ثمَّ لم ينقل ناقلٌ واحدٌ أنَّ عليًّا احتجَّ بذلك فى موقف ، ولا ذكَره فى مجلِس ، ولا قام به خطيباً ، ولا أدلى به واثقا ، ولا همس به إلى موافق ، ولا احتجَّ به على مخالف .

فصل[5] : وقد ذكر فضائلَه وفَخَر بقرابته وسابقته ، وكاثَرَ بمحاسنه ومَواقفه ، منذ جامع الشُّورى وناضَلَهم ، إلى أن ابتُلِى بمُسَاورة معاوية له ، وطمعِه فيه ، وجلوس أكثر أصحاب رسول الله عن عَونه ، والشَّدِّ على عضده ، كما قال عامرٌ الشَّعبى : لقد وقعت الفتنة وبالمدينة عشرون ألفاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ما خفَّ فيها منهم

---

(١) التكملة من ب .
(٢) هذا ما فى ب . وفى الأصل : « وخاير » .
(٣) ب : « ومرتاد » .
(٤) هذا ما فى ب . وفى الأصل : « والدلالة » .
(٥) هذه الكلمة ليست فى ب .

عشرون . ومَن زعَمَ أنَّه شهد الجملَ ممَّن شهد بدراً أكثرُ من أربعةٍ فقد كذَب . كان عليٌّ وعمَّار فى شِقّ ، وطلحةُ والزُّبير فى شِقّ .

وكيف يجوز عليه تركُ الاحتجاج على المخالِف وتشجيعِ الموافِق وقد نَصبَ نفسَه للخاصّة والعامّة ، وللخاذل والعادى[1] ، ومن لا يحلّ[2] له فى دينه تَرْكُ الإعذار إليهم ، إذْ كان يرى أنّ قتالَهم كان واجباً ، وقد نصَبهُ الرَّسولُ مَفزعاً ومَعْلَما ، ونصّ عليه قائماً ، وجعلَه للناس إماما ، وأوجب طاعته ، وجعَلَه حجّةً فى الناس يقوم مقامه .

فصل[3] : وأعجبُ من ذلك أنّه لم يدّعِ هذا له أحدٌ فى دهره كما لم يدّعِهِ لنفسه ، مع عظيمِ ما قالوا فيه فى عَسكره وبعدَ وفاته ، حتّى يقول إنسانٌ واحد إنّ الدّليل على إمامته أنّ النبى صلى الله عليه وسلم دعاه إلى الإسلام ، فكُلِّف التّصديق[4] قَبلَ بلوغه وإدراكه ، ليكون ذلك آيةً له فى عصره ، وحجّةً له ولولده على مَن بعده . وقد كان عليٌّ أعلَمَ بالأمور مِن أن يدَعَ ذِكرَ أكبرِ حُجَجِهِ والذى بانَ به من شكله ، ويذكر أصغر حُجَجِهِ والذى يشاركه فيه غيرُه ، وقد كان فى عسكره مَنْ لا يألُو فى الإفراط ، ومَن يحسب أن الإفراط زيادةٌ فى القدر .

والعجبُ له ، إن كان الأمر كما ذكرتم ، كيف لم يقف يوم الجمل ويوم صِفِّينَ أو يوم النَّهر فى موقفٍ يكون من عدوّه بمرأًى ومسمع ،

---

(١) ب : « والمولى والمعادى » .

(٢) فى الأصل : « ولا يحمل » صوابه فى ب .

(٣) ليست فى ب .

(٤) فى الأصل : « وكفه التصديق » ، صوابه فى ب .

فيقول : « تبًّا لكم وتعساً ، كيف تقاتلونى وتجحدون فضلى[١] وقد خصِصتُ بآيةٍ حتّى كنتُ كيحيى بن زكريا وعيسى بن مريم » ولا يمتنع النّاسُ من أن يقولوا ويموجوا ؛ فإذا ماجوا تكلّموا على أقدارِ عِلَلهم ، وعِللُهم مختلفة ، ولا ينشَب أمرُهم أن يعود إلى فُرقة ، فمِن ذاكرٍ قد كان ناسياً ، ومِن نازعٍ قد كان مُصِرًّا ، وكم مترنّحٍ قد كان غالطا ، مع ما كان يَشِيع[٢] من الحُجّة فى الآفاق ، ويستفيض فى الأطراف ، ويحتمله الرُّكبان ويُتهادَى فى المجالس .

فهذا كان أشدَّ على طلحةَ والزُّبير ، وعائشة *) ومعاوية ، وعبد الله بن وهب ، من مائةِ ألف سنانٍ طرير ، وسيفٍ مشهور .

فصل[٣] : ومعلوم عند ذَوِى التّجربة والعارفين بطبائع الأتباع[٤] ، وعِلَل الأجناد ، أنّ العساكر تنتقض مرائرُها وينتشر أمرها ، وتنقلب على قادتها[٥] بأيسَرَ من هذه الحجّة ، وأخفَى من هذه الشّهادة .

فصل : وقد علمتم ما صنعت المصاحفُ فى طبائع أصحاب علىّ ، حين رفعها عمرُو بن العاص أشدّ ما كان أصحاب علىٍّ استبصارا فى قتالهم ،

---

(١) ب : « فضيلتى » .

*) الكلام من قوله « ولو لم تعرف الروافض » س ١٥ من س ٩ إلى هنا موضع مناقضة للاسكافى ستأتى برقم (٣) . وقد نقل الإسكافى عبارة الجاحظ موجزة متصرفا فيها . انظر ابن أبى الحديد ٣ : ٢٦٣ .

(٢) فى الأصل : « يسمع » .

(٣) هذه الكلمة ليست فى ب .

(٤) فى الأصل : « بصنائع الأتباع » ، صوابه فى ب .

(٥) ب : « قائدها » .

ثم لم ينتقضْ على عليٍّ من أصحابه إلاَّ أهلُ الجِدِّ والنَّجدة ، وأصحاب البرانس والبصيرة[١] .

وكما علمتم من تحوُّل شَطر عسكر عبد الله بن وهبٍ حين اعتزلوا مع فروةَ بن نوفل ، لكلمةٍ سمعوها من عبد الله بن وهب كانت تدلُّ عندهم على ضعف الاستبصار والوهن[٢] فى اليقين .

وهذا الباب أكثر من أن يحتاج مع ظهوره ومعرفةِ النَّاس به إلى أن نحشوَ به كتابنا .

فصل[٣] : فأمَّا إسلامه وهو حدثٌ غرير وغلام صغير ، فهذا مالا ندفعه ، غير أنه إسلام تلقينٍ وتأديب وتربية . وبين إسلام التَّكليف والامتحان وبين التَّلقين والتربية فرقٌ عظيم ، ومحجّةٌ واضحة .

وقالت (العثمانية) : إن قالت الشِّيَع : إنَّ الأمور ليس كما حكيتم ، ولا كما هيَّأتموه لأنفسكم ، بل نزعم أنَّه قد كانت هناك[٤] فى أيَّام صباه وحَداثته فضيلةُ فطنـــةٍ ، ومزيّةُ[٥] ذكاء ، ولم يبلغ الأمرُ قدرَ الأعجوبة والآية .

قلنا : إنَّ الذى ذهبتم إليه أيضا لابدَّ فيه من أحد وجهين :

إمَّا أن يكون قد كان لا يزال يُوجَد فى الصِّبيان مثلُه فى الفطنة

---

(١) انظر العقد ٤ : ٣٠١ لجنة التأليف . ب « المراس » ، تحريف .

(٢) فى الأصل : « والوهم » ووجهه من ب .

(٣) هذه الكلمة ليست فى ب .

(٤) ب : « هنالك » .

(٥) ب : « ومزيد » .

والذّكاء وإن كان ذلك عزيزاً قليلا ، أو كان وجودُ ذلك ممتنعاً ، ومن العادة خارجا . فإذا[١] كان قد كان يُوجَد مثلُه على عِزّته وقلته فما كان إلاّ كبعض مَن نرى اليوم ممن يُتعجَّب من حسِّه وفطنته ، وحفظه وحكايته وسُرعة قَبوله على صغر سنِّه وقلة تجريبه[٢] . وإن كانت حالُه هذه الحالَ ، وطبيعته على هذا المثال ، فإنا[٣] لم نجد صبياً قطُّ وإن أفرط كَيْسه وحسُنَت فطنته وأُعجب [به[٤]] أهلُه يحتمل وِلايةَ الله سبحانَه وعداوتَه ، والتّمييز بين الأمور التى ذكرنا . مع أنّه ما جاءنا ولا صحّ عند أحدٍ منا بخبرٍ صادق ، ولا كتاب ناطق ، أنّه كان لعليٍّ خاصّةً دون قريشٍ عامّةً فى صباه من إتقان الأُمور وصِحّة المعارف وجَودة المخارج ، ما لم يكنْ لأحدٍ من إخوته وأعمامه وآبائه .

وإن كان القدر الذى كان عليه عليٌّ من الذكاء والمعرفة القَدرَ الذى لم نجدْ له [فيه[٤]] مِثلاً ، ولا رأينا له شِكلا — وهذا هو البديع الذى به يُحتجُّ على المنكرين ، ويُفلج[٥] على المعارضين ، ويُبيِّن للمسترشدين — فهذا بابٌ قد فَرَغْنا منه مرّة .

فصل : ولو كان الأمر فى عليٍّ على ما يقولون[٦] لكانت فى ذلك حُجّةٌ للرسول فى رسالته ، ولعليٍّ فى إمامته . والآيةُ إذا كانت للرسول وخليفة

---

(١) فى الأصل : « وإن » ، والوجه من ب .

(٢) ب : « تجربته » .

(٣) فى الأصل : « وإنا » ، صوابه فى ب .

(٤) التكملة من ب .

(٥) فلج غيره وفلج عليه وأفلج : فاز وظفر . وفى النسختين : « يفلح » ، تحريف .

(٦) ب : « كما يقولون » .

الرسول كان أشهرَ لها ؛ لأن وضوح أمرِ الرسول يزيد[١] على ما للإمام ويزيده إشراقاً واستنارة[٢] وبياناً . ولا يجوز أن يكون الله قد عرَّف أهلَ عصرِها ذلك ، وهمُ الشُّهداء على مَن بعدَهم من القرون ثم يسقِط[٣] حجته ؛ فلا تخلو تلك الحجةُ وتلك الشَّهادةُ من ضربين : إمّا أن تكون ضاعت وضلت ، وإمَّا أن تكون قد قامت وظهرت .

فإنْ كانت قد ضاعت فلعلَّ كثيراً من حُجَج الرسول صلى الله عليه وسلم قد ضاع معها ، وما جُعِلَ الباقي منها أولى بالتَّمام من السَّاقط ، والساقط من شكل الثَّابت . على أنَّ مع الساقط خاصّةً ليست مع الثابت ، لأنَّه حجة على شيئين ، والثابت حجة على شيء . ولا يخلو أمرُ السَّاقط من ضربين : إمَّا أن يكون الله لم يُرِدْ تمامه ، أو يكون قد أراده .

وأيَّ ذَينِ [كان[٤]] ففَسادُه واضحٌ عند قارئ الكتاب .

وإن كانت الآية قد تمت إذْ كانت الشهادة قد قامت علينا بها كما كانت شهادةُ العِيان قائمةً عليهم[٥] [فيها[٦]] فليس فى الأرض عثمانيٌّ إلاَّ وهو يكابر عقلَه ويجحَد علمه .

ولعمرى إنَّا لنجد فى الصِّبيان من لو لقَّنته وسدَّدته أو كتبتَ له أغمضَ المعانى وألطفَها ، وأغوَصَ الحجج وأبعدَها ، وأكثرها لفظاً

---

(١) ب : « يرى » .
(٢) فى الأصل : « استثارة » ، صوابه فى ب .
(٣) ب : « أسقط » .
(٤) التكملة من ب .
(٥) فى الأصل : « عليها » صوابه فى ب
(٦) التكملة من ب

وألطفها ، وأطولها ، ثم أخذتَه بدرسه وحِفْظه لحفظَه حِفظاً عجيباً ، ولهذه هذًّا ذَليقا[١] . فأمَّا معرفتُه صحيحَه من سقيمه ، وحقَّه من باطله ، وفَصْلَ ما بين المقرَّب والدليل ، والاحتراسَ من حيثُ يؤتى المخدوعون ، والتحفُّظَ من مكر الخادعين ، وتأتِّي[٢] المجرِّب ، ورِفْقِ السَّاحر ، وخِلابة المتنبِّئ ، وزَجرِ الكاهن[٣] ، وإخبار المنجِّمين ، وفَرْقَ ما بين نَظْم القرآن وتأليفه ونَظمِ سائر الكلام وتأليفه — فليس يعرف فُروقَ النَّظَر واختلافَ البحث[٤] ، إلاَّ مَن عرف القصيدَ من الرَّجْز[٥] ، والمخمَّس من الأسجاع ، والمُزاوَج من المنثور ، والخطب من الرَّسائل ، وحتّى يعرف العجزَ العارضَ الذى يجوز ارتفاعُه من العجز الذى هو صفةٌ فى الذّات .

فإذا عرفَ صُنوفَ التّأليف عرف مباينة نظمِ القرآن لسائر الكلام ، ثم لم يكتفِ بذلك حتّى يعرف عجزَه وعجزَ أمثالِه عن مثله ، وأنَّ حكم البشر حكمٌ واحد فى العجز الطَّبيعى وإن تفاوتوا فى العَجْز العارض . وهذا ما لا يوجد عند صبيٍّ ابنِ سبع سنين وثمان سنين وتسع سنين أبداً ، عرَف ذلك عارف أو جهِله جاهل . ولا يجوز أن يعرف عارفٌ معنى الرسالة إلاَّ بعد الفراغ من هذه الوجوه ، إلاَّ أن يجعل جاعلٌ

---

(١) الذليق : الفصيح . وفى النسختين : « لهذه هذا » ، تحريف . يقال هذ القرآن والحديث هذا : سرده . وفى حديث ابن عباس ، قال له رجل : قرأت المفصل الليلة . فقال : أهذا كهذ الشعر .

(٢) فى الأصل : « مانى » بإهمال أوله ، وفى ب « ويأتى » ووجههما ، ما أثبت . قال الأصمعى : تأتى فلان لحاجته ، إذا ترفق لها وأتاها من وجهها .

(٣) ب : « الكهان »

(٤) ب : « فروق النظم واختلاف البحث والنثر » .

(٥) الزجر ، واضحة فى النسختين . يعنى زجر الكاهن . انظر طرفا منه فى صدر سيرة ابن هشام . والزجر يلتبس على من لم يعرفه بالشعر .

التَّقليدَ والنُّشوَّ والإلفَ لما عليه الآباء وتعظيم الكبراء ، معرفةَ ويقيناً . وليس بيقينٍ ما اضطرب ودخله الخِلاج عند ورود معانى لعلّ وعسى ، وما لا يُمْكِنُ[١] فى العقول إلاَّ بحجة تُخرِج القلبَ إلى اليقين عن التجويز .

ولقد أعيانا أن نجد هذه المعرفة إلاَّ فى الخاصّ من الرِّجال وأهلِ الكمال فى الأدب ، فكيفَ بالطِّفل الصغير والحدَث الغرير ؟ ! مع أنَّك لو أدرت[٢] معانىَ بعضِ ما وصفتُ لك على أذكَى صبيٍّ فى الأرض وأسرعِه قَبولاً وأحسنِه حكايةً وبياناً[٣] ، وقد سَوَّيته [له[٤]] ودلَلته ، وقَرَّبتَه [منه] وكفَيته مَؤونة الرَّوِيَّة ووحشة[٥] الفكرة ، لم يعرفْ قدرَه ولا فَصَلَ بين حقِّه من باطله ، ولا فَرَق بينَ الدَّلالة وشبيهِ الدَّلالة ، فكيف له بأن يكون هو المتولّى لتجربته[٦] وحلِّ عَقده ، وتخليص مُتشابهه ، واستثارته من معدنه ؟ !

وكلُّ كلامٍ خرج من التَّعارُفِ فهو رجيعٌ بَهرج ، ولغوٌ ساقط .

فصل[٧] : وقد نجد الصبيَّ الذَّكيَّ يعرف من العَروض وجهاً ، ومن النحو صدراً ، ومن الفرائض أبواباً ، ومن الغِناء أصواتاً ، فأمَّا العلمُ بأصول الأديان ومخارج المِلَل ، وتأويل الدِّينِ ، والتحفُّظ من البِدَع ، وقَبْلَ ذلك الكلامُ فى حُجَج العقول ، والتَّعديل والتَّجوير ، والعلمُ بالأخبار وتقدير

---

(١) هذا الصواب من ب . وفى الأصل : « ومما لا ينكر » .

(٢) فى الأصل ، ب : « أردت » ، والوجه ما أثبت .

(٣) الكلمة مبهمة فى الأصل ، وتوضيحها من ب .

(٤) التكملة من ب .

(٥) فى الأصل : « وحثيته » صوابه فى ب .

(٦) فى الأصل : « لحرثه » وصوابه فى ب .

(٧) ليست فى ب .

الأشكال[١] فليس هذا موجوداً إلاّ عند العلماء . فأمّا الحشْوةُ والطَّغام[٢] فإنّما هم أداةٌ للقادة ، وجوارحُ للسّادة . وإنّما يَعرِف شِدّةَ الكلام فى أصول الأديان من قد صَلِيَ به وعَجَمه ، وسلَك[٣] فى مَضَايقه ، وجَاثَى الأضداد[٤] ، ونازعَ الأكْفاء[٥] .

فإنْ قالت (الشِّيَع) : الدّليل على أنّ إسلام علىٍّ كان اختياراً ولم يكن تلقيناً ، أنّ علياً[٦] أسلَمَ بدُعاء النبىِّ صلى الله عليه وسلم له ، وفى ذِكر الدُّعاء والإقرار به دليلٌ على أنّ الإجابة اختيار ، لأنّ المُسْلِمَ بالدُّعاء مجيبٌ للدُّعاء . ولا نَعلَمُ الدُّعاء يكونُ من حكيم لمدعُوٍّ[٧] لا يَختار ولا تحتمل فطرتُه تمييز الأمور وفَصْلَ ما بين ما دعا إليه وبين ما دعا إليه غيرُه . وليس بينَ قول القائل : دعَا النبى صلى الله عليه فلاناً إلى الإسلام[٨] وبين قولِه : كلَّف النبى صلّى الله علَيه وسلم فلاناً الإسلامَ فرق . وقولُ المسلمين : دعا النبىُّ صلّى اللهُ علَيه وسلم عليّا كقولهم :[٩] دعا جميعَ العربِ فمِن مجيبٍ طائع كعلىّ ، ومن ممتنع عاصٍ كفلان وفلان .

---

(١) فى الأصل : « وتقرير الشكال » ، صوابه فى ب .

(٢) حشوة الناس ، بالضم : رذالتهم ، ومثله الطغام ، بالفتح .

(٣) ب : « وسال » .

(٤) فى الأصل ، ب : « وحاثى » ، تحريف . جاثاه : جلس معه على ركبتيه للخصومة .

(٥) إلى هنا ينتهى الاختيار الأول فى نسخة ب وتنفرد نسخة الأصل إلى حيث نلبه فيما بعد .

(٦) فى الأصل : « أن الإمامة أن عليا » .

(٧) فى الأصل : « يدعو » .

(٨) بعده فى الأصل : كلمة « فرق » ، وهى مقحمة .

(٩) فى الأصل : « وقوله المسلمين ... كقوله لهم » تحريف .

قالت (العثمانية) عند ذلك : قد عرَفْنا أنَّ بعضَهم قد نقَلَ أنَّ عليًّا كانَ أوَّلَ من أسلم ، وقد نقلوا بأجمعهم أنَّه كان أوّلَ مَن أسلم . وبينَ قولِ القائل أسلم فلانٌ أوّلَ النّاس وبين أن يقول أسلَمَ فى أوائل الناس فرقٌ . فأمَّا أنْ يكون واحدٌ من جميع الصِّنفين من البعض والجميع فسَّر مع روايتِه وتخرج خبره كيف كان إسلامُه ، أعَلَى وجهِ الدُّعاء والتَّكليف أم على وجه التَّلقين والتَّربية ، فلم نر أحداً منهم ميَّز ذلك ولا فرَقَه فى تخرج الخبر . ونحنُ لم ندَّع أنَّ إسلامَه كان إسلامَ تلقين مِنْ قِبَل تفسير النَّاقلين وتمييز المحدِّثين ، ولكنَّا نظرنا فى التاريخ فعرَفْنا عُمرَه وابنَ كمْ كان يومَ تُوفِّى ، وعرَفْنا موضعَ اختلافِهم واجتماعهم ، فأخَذْنا أوسطَه إذ كان أعدَلَ ما فيه ، وأسقَطْنا قولَ من كثَّر وقلّل ، ثم ألقينا منه سِنِيهِ إلى عام إسلامِه فوجَدْنا ذلك يوجبُ أنَّه كان ابنَ سبع . ولو أخَذْنا أيضاً بقول المكثِّر فجعلناه ابنَ تسع ، وترَكْنا قولَ مَن قلَّل وقولَ المقتصد ، علِمْنا بذلك أيضاً أن إسلامه كان إسلام تربيةٍ وتأديب وتلقين ، كما أخَذَ الله على المسلمين أن يأخُذوا به أولادَهم .

وقالت (العُثمانيّة) للعلويّة : إنا لم ندَّع أنَّه أسلَمَ وهو ابنُ سبع فإنَّا وجدنا ذلك قائما فى خبرهم مُفسَّراً فى شهادتهم ، ولكنّه عِلمٌ مستنبَطٌ من أخبارهم ، ومُستخرَجٌ من آثارهم عندَ المُقابلة والموازنة . ومثلُ ذلك لو أنَّ رجلاً قال لرجل : خُذْ عشرةً فى عشرة ، كان ذلك فى المعنى كقوله : « خُذْ مائة » ، وإنْ لم يكن سمَّاها له ولا ذكَرها بلسانه .

وقالوا : ولولا أنَّ مِنْ شأنِنا الأخْذَ بالقسْط ، والحكْمَ بالعدل لأخذْنا الشِّيَع بقولهم فى عُمره وبقَولِ ولدِه ، فإنَّ أحدهما يزعمُ أنَّ عليًّا تُوفِّى وهو ابنُ سبع وخمسين . وقال الآخرون : بلْ تُوفِّى وهو ابنُ ثمان

وخمسين . ولو كان[1] كما تقول الرَّافضةُ وولَدُه ما كان أسلَمَ إلاَّ وهو ابنُ خمسٍ أو ابنُ ست ، وهم لا يألون ، ما نَقَصُوا من عمره وصَغَّروا من سِنِّه لكي يجعلوا إسلامَه آيةً له وحجَّةً على إمامته .

ولعمرى لو كان الذين نقَلُوا أنَّه كان أوّلَ مَن أسلَمَ نقَلُوا مع خبرهم أنَّه أسلمَ بالدُّعاء والتَّكليف ، لقد كان ما ذهبتم إليه مذهبا ، وما اعتصمتُم به متعلَّقا ، ولكنْ ما فى الأرض كلِّها حامل خبر[2] ولا صاحبُ أثرٍ كان فى خَبرِه أنَّه أسلَمَ بدُعاء ، ولا أنَّه أسلمَ بتلقين ، وإنَّما هذا مستخرجٌ من الأخبار .

فإنْ قالت (الرَّوافض) : بل الدَّليل على أنَّ إسلامه كان طاعةً ولم يكن تلقيناً قولُ جميع الأمّة إنَّ عليًّا كان من أوّل من أسلم ، فنَفسُ قولِهم أسلَمَ هو كقولهم أطاع واختَار ، وكذلك قولُهم إذا قالوا : كفَرَ فلان ، فهو كقولهم : عصَا واختار ، وإنْ لم يفسِّروا . وليس بينَ قولهم أسلم فلانٌ وكفَر فلانٌ فرق ، لأنَّ المخبرَ الصَّادق إذا قال كفَرَ فلان فحكمُه عند السامع التداوةُ والبراءة . ولو قال[3] أسلَمَ فلانٌ كان حكمه المحبَّةَ والولاية : فإذا كانوا كلُّهم قد قالوا : أسلم علىٌّ ، وحُكم « أسلَمَ » يثْبت الاختيارَ وإجابة الولاية ، قبلَ أن يُجمعوا على أنَّه كان على التَّلقين والتَّربية ، فعلىٌّ على هذا القياس مطيعٌ فى إسلامِه ، مختارٌ له على غيره . وكذلك لو قالوا : كفر فلان ، كان حكمُه حكمَ العاصِى المختار حتَّى

---

(١) لعلها : « ولو كان الأمر » .

(٢) فى الأصل : « خبره » .

(٣) فى الأصل : « قالوا » .